

NO.

عقد عمل

٦ : يتعهد الطرف الثاني بأن يؤدي واجباته وظيفته بدقةً وأمانةً وأن يلتزم بالسلوب العمل المساند بالشركة وبنصوص لائحة العاملين بالشركة وما قد يطرأ عليها من تعديلات وكذا باقرارات الصادرة تتفيد لها.

٧ : يتعهد الطرف الثاني طوال فترة سريان هذا العقد وتجديده أن يتمتع عن العمل الذي لا يغير سواء بأجر أو بدون أو يزول لغير حرمة.

٨ : في حالة إنهاء العقد من قبل أحد الطرفين لا يحق للطرف الثاني العمل مع شركة أو مؤسسة أخرى في السعودية أو الخليج العربي تمارس نشاط مشابه لنشاط الشركة.

٩ : ينتهي هذا العقد في الأحوال التالية:
١/٩ : بانتهاء فترة سريانه دون تجديده في الوقت المحدد.
٢/٩ : قيام الشركة بانهائه في الأحوال التالية:
٣/٩ : إذا انقطع الطرف الثاني عن مباشرة العمل فترة خمسة عشر يوماً متصلة دون غير مبرر.

٤/٩ : في الحالات المنصوص عليها في
٥/٩ : إذا ثبت لدى الشركة أن الطرف الثاني لم يلتزم بنصوص هذا العقد أو ينصوص لائحة العاملين على أن خطط الشركة بغيرها في فسخ العقد خلال فترة لا تقل عن ثلاثة يوماً من تاريخ فسخ العقد . ولا يحق للطرف الثاني في هذه الحالة مطالبة الشركة بأى تعويض أو مكافأة.

٦/٩ : عجز الطرف الثاني عجزاً كلياً عن أداء عمله أو انقطاعه عن العمل بسبب المرض.

٧/٩ : عدم الالتزام بأنظمة وعادات المملكة العربية السعودية ، أو إثبات أن الطرف الثاني حصل على الوظيفة من طريق ادعاءات وشهادات باطلة لا أساس لها من الصحة . أو إذا تسبب أو سمح قاصداً بخلق الضرار بالمتطلبات الخاصة بالشركة أو أي جهة أخرى ولا يحق للطرف الثاني في هذه الحالة مطالبة الشركة بأى تعويض أو مكافأة.

٨/٩ : إذا ثبت عدم كفاءة العامل خلال فترة التجربة والبالغة ستة أشهر من تاريخ مباشرته العمل بالشركة.
٩/٩ : إذا بلغ الطرف الثاني من العمر ستين عاماً مجرياً .
١٠/٩ : بوفاة الطرف الثاني .

١١/٩ : في حالة استقالة الطرف الثاني خلال فترة العقد فسوف يتحمل تكاليف عرفة واعلنه إلى موظفيه وكذلك تكلفة شلن مقفياته الشخصية وجوائز خصم الزمامه المالية قبل الشركة أو الآخرين من راتبه ومستحقاته وما شابه ذلك من مستبدات تصل إليه بحكم وظيفته أو بسبب عمله بالشركة . سواء قام بها هو أو زملاؤه بالعمل ويكون إخلاله بشروط هذا الدين سبباً لاغراءه هذا العقد بدوره أن يتعذر على الشركة حق مقاضاته نظامياً نتيجة لهذا التصرّف .

١٢/٩ : يلتزم الطرف الثاني بتحمّل نفقات ترحيله التي تعتدّها الشركة .
١٣/٩ : في حال رغبته الإستقالة من العمل أو قاصده من العمل بسبب إخلاله بشروط من شروط العقد فقد أفهمت بأن على أندفع الشركة جميع مصاريف قدومه وعرديه مثل رسوم تأشيرة روسوم إقامة رسوم قيادة ، تذكر العودة ، تذكر العودة ، مصاريف الاستقدام ، الكشف الطبي للإقامة .

١٤/٩ : مع عدم الإخلال بالنصوص السابقة للطرف الثاني مكافأة عند نهاية خدمته بالشركة مقدارها نصف شهر عن كل عام مضى في العمل بالشركة .

١٥/٩ : في حالة منح الموظف أي مكافأة أو عمولة أو رحوار أو زيادات فلا يحتسب عليها كافية نهاية خدمة أو مكافأة الأجازة وتخصب على المرتب فقط .

١٦/٩ : أن مقر عمل الطرف الثاني تحدده الشركة في أي فرع من فروع في المملكة العربية السعودية وذلك حسب حاجة العمل .

١٧/٩ : أن عمل الطرف الثاني يمكن أن يكون في شركة الدفة أو أي شركة شقيقة من الشركات التابعة لأصحاب الشركة .

١٨/٩ : يحق للشركة إسناد أي وظيفة لي تدخل ضمن الوظائف التي تتطلب المؤهل المحدد معها في أي قسم من أقسام الشركة سواء في الشؤون الإدارية أو المالية أو المشتريات أو المبيعات أو غيرها من أقسام الشركة وقرارها .

١٩/٩ : عدم التخلص في صلاحوات العمل ولا يحق للموظف تعيين صلاحيات العمل والشركة هي الجهة المسئولة عن تحديد حجم عمل كل موظف وكان عمله ومكان سكنه .

٢٠/٩ : فيما لم يرد به نص بهذا العقد تطبق لائحة العاملين بالشركة وكذلك تختلف العمل والعمال بالملكة العربية السعودية . وقد تم تحرير هذا العقد من سنتين وسلتم نسخة لكل من أطرافه للعمل بموجبها والمعتمد هو النص العربي لا الترجمة . وقد قام طرفا العقد بالتوقيع عليه في التاريخ المذكور بمقدمته بما يفيد التزامهما بنصوصه .

٢٠١٦/١٠/٢٠ الموافق:

ميلادي

يوم الاثنين

إنه في يوم :

تم الإنفاق بين كل من :

لولا: الطرف الأول تعمل بالأصول التجارية ومقرها الرئيسي مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية ويشار إليها فيما بعد بعبارة الشركة

حسن ميرن ساحول حميد

ثانياً: الطرف الثاني السيد /

الجنسية :

عمر إقامته في الدولة :

الديره :

الحي :

رقم التلفون:

المملكة العربية السعودية

شارع الإمام محمد بن سعود

الشارع:

4118574

فاكس:

4115500

الرياض 11413

من بـ:

تمهد: حيث أن نظام الشركة ينص على أنها شركة وطنية تعمل وفقاً للأصول التجارية فإن العلاقة بينها وبين العاملين فيها تتضمن لأحكام نظام العمل والعمال لائحة العاملين بها، حيث أن الطرف الثاني تقدم بطلب للعمل بالشركة وقد قدم المؤهلات والمستندات الدالة على صلاحية للعمل فيها، حيث أن الشركة ترغب في استخدام الطرف الثاني فقد انفق الطرفان على مالي.

١١/١: يستحق الطرف الثاني كافة الأجزاء الرسمية المنصوص عليها في نظام العمل والعمال ولوائح الشركة.

١٢/١: يستحق الطرف الثاني أجراً سنوياً قدرها واحد وعشرون يوماً بمرتب كامل على أنه لا يجوز للطرف الثاني المطالبة بهذه الأجازة قبل مرور فترة ٤٨ شهر من تاريخ سريان هذا العقد . ويراعى عند منح الأجازة السنوية نصوص لائحة العاملين والمطلقات والمتطلبات تلك الوظيفة وإعادة تعيينه فيما بعد في أي مكان بالملكة تقدم فيه خدماتها . ويقبل الطرف الثاني العمل بالشركة وأي تعديلات تجري عليها.

١٣/١: يكون هذا العقد سارية ونافذ المفعول لمدة ٣٠ يوم شير ٤ سنة ميلادي من تاريخ مباشرته العمل بالشركة في طبقاً للشروط المذكورة على أساس أن يحصل على الأجر السنوي في شهر أكتوبر من كل عام .

١٤/١: ينعقد العقد على شرط آخر بشرطه أن ينعقد العقد في شهر ديسمبر من كل عام .

١٥/١: ينعقد العقد على شرطه أن ينعقد العقد في شهر ديسمبر من كل عام .

١٦/١: ينعقد العقد على شرطه أن ينعقد العقد في شهر ديسمبر من كل عام .

١٧/١: ينعقد العقد على شرطه أن ينعقد العقد في شهر ديسمبر من كل عام .

١٨/١: ينعقد العقد على شرطه أن ينعقد العقد في شهر ديسمبر من كل عام .

١٩/١: ينعقد العقد على شرطه أن ينعقد العقد في شهر ديسمبر من كل عام .

٢٠/١: ينعقد العقد على شرطه أن ينعقد العقد في شهر ديسمبر من كل عام .

٢١/١: ينعقد العقد على شرطه أن ينعقد العقد في شهر ديسمبر من كل عام .

٢٢/١: ينعقد العقد على شرطه أن ينعقد العقد في شهر ديسمبر من كل عام .

٢٣/١: ينعقد العقد على شرطه أن ينعقد العقد في شهر ديسمبر من كل عام .

٢٤/١: ينعقد العقد على شرطه أن ينعقد العقد في شهر ديسمبر من كل عام .

٢٥/١: ينعقد العقد على شرطه أن ينعقد العقد في شهر ديسمبر من كل عام .

٢٦/١: ينعقد العقد على شرطه أن ينعقد العقد في شهر ديسمبر من كل عام .

٢٧/١: ينعقد العقد على شرطه أن ينعقد العقد في شهر ديسمبر من كل عام .

٢٨/١: ينعقد العقد على شرطه أن ينعقد العقد في شهر ديسمبر من كل عام .

الطرف الثاني

Hassan Meenan

الاسم :

١١٥٥٠ ريال مد نسبتين ٦ شهرياً

السيد المدير المالي توقيعه صحيح وتم أخذ التوقيع أمامي تم إعداد العقد وفق لائحة العاملين، المرتب والميزانيات وفق السلم الوظيفي للعاملين وعليه نرجو إعتماد العقد.

الشئون الإدارية

حمد على خان

المفتش المدقق

الطرف الأول: المدير المالي والإداري

الإسم: يحيى بن محمد بن الشيخ

التوقيع